غازي الصوراني
2017/3/16

مشاريع التوطين منذ النكبة إلى اليوم

(ورقة مقدمة إلى ندوة جامعة الإسراء – غزة – 2017/3/16)

بالنظر إلى طبيعة المرحلة الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية التي يبدو أنها تنتقل من الأزمة إلى المأزق وصولاً إلى محاولات التصفية من قبل التحالف الامبريالي / الصهيوني وحلفاؤه على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي، وذلك عبر ترسيخ الانقسام بكل أبعاده السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تفاقم الصراع بين حركتي فتح وحماس، مما أدى إلى مراكمة المزيد من عوامل اليأس والإحباط في صفوف شعبنا حيث بات التوصل إلى مصالحة وطنية أمراً معقداً أو قريباً من الاستحالة، ما يعني إسدال الستار على حق شعبنا في الحرية وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة ومن ثم انتشار وتداول الحديث عما يسمى بدُويلة غزة والدعم الأمريكي الإسرائيلي لهذه الفكرة، إلى جانب تكريس الهيمنة الصهيونية على الضفة الغربية المحتلة وضم ومصادرة مزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، ومن ثم بعد ذلك يمكن الحديث عن حكم ذاتي أو دويلة ناقصة السيادة بإشراف صهيوني من الناحية الأمنية عليها أو بالتقاسم الوظيفي مع الأردن .

بلغ إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني نهاية عام 2016 حوالي 12.7 مليون نسمة، منهم 5.9 مليون لاجئ تعرضوا –ومازالوا– لأبشع أنواع المعاناة والتشرد وأبشع ممارسات الإرهاب والتجويع والقتل خاصة في مخيم اليرموك حيث اضطر أكثر من 90% من سكانه (160 ألف لاجئ) مغادرة بيوتهم وهاموا على وجوههم ليعيشوا اليوم نكبة أشد قسوة ومرارة من نكبة 1948، فرضت على إخوانهم في جميع المخيمات في الوطن والشتات عموماً (حوالي 5.5 مليون لاجئ) وفي مخيمات سوريا ولبنان خصوصاً (حوالي 1.1 مليون لاجئ.. لا أدري كم بقي منهم اليوم) حالة من الإحباط والقلق ليس على مسيرتهم النضالية وتضحياتهم من أجل حق العودة فحسب، بل أيضاً تراكمت في عقولهم ووجدانهم عوامل القلق على مصيرهم الوجودي الذي بات مهدداً في هذه المرحلة بتنفيذ مخططات التهجير والتوطين في بلدان أوروبا وأمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان العربية كما هو الحال في الأردن، في ظل تواطؤ عربي رسمي يسعى إلى الخلاص منهم وفق المخططات الأمريكية الصهيونية .

ففي المشهد العربي الرسمي المنحط الراهن ، نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء تحت مظلة الشعارات، المحلية / القطرية، ذات الطابع المطلبي المعيشي، والديمقراطي، كشعارات رئيسة، في مقابل خفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع الشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية الثائرة ، بقدر ما يعود إلى طبيعة

سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية ، واستبدادها وقهرها لجماهير العمال والفلاحين الفقراء ، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، وتكيفها مع شروط الصندوق والبنك الدوليين التي أدت إلى المزيد من إفقار وإملاق ومعاناة الجماهير الشعبية الفقيرة بصورة غير مسبوقة ، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أوسلو وبقرارات ما يسمى بالشرعية الدولية، خاصة قراري 242 و 338 أو الاستعداد لمهادنة دولة العدو وصولاً إلى التراجع عن التمسك بحق العودة واستمرار الانقسام والصراع بين حركتي فتح وحماس على المصالح الفئوية وعلى اقتسام السلطة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

لقد اتضح خلال العقود الماضية، إلى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الثوري في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية الديمقراطية ، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية كل الوطنيين في فلسطين والوطن العربي.

مشاريع التوطين :

بدأ طرح مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في شهر آب لعام 1948مع تشكيل ما عرف بلجنة "الترانسفير" الإسرائيلية، وقد كان الهدف من إنشاء اللجنة هو وضع الخطط والمشاريع من أجل توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وعمل ما يمكن لتقليص السكان العرب في "إسرائيل".

استمرت دولة العدو الصهيوني في مساعيها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين عبر التخطيط للأهداف التالية:

1. منع عودة اللاجئين الفلسطينيين.
2. تذويب قضية اللاجئين وإزالتها من قلب الصراع العربي الإسرائيلي عبر تفكيك المخيمات ومن ثم تفكيك الهوية الوطنية وشطب روح المقاومة.
3. تقليص الضغط الدولي والدبلوماسي الغربي وضغط الأمم المتحدة على "إسرائيل".
4. إزالة المخيمات الموجودة في الضفة وغزة والتي تشكل بؤرة قوية للهوية الوطنية والمقاومة.

ان موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج وداخل فلسطين يرتبط بشكل مباشر بحق العودة، فالدولة الصهيونية سعت دائماً إلى التغاضي عن قرار الامم المتحدة رقم 194 والذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين

إلى اراضيهم في حال رغبوا بذلك وتعويضهم. علماً بأن قرار قبول عضوية "إسرائيل" في الامم المتحدة تم تحت شرط تنفيذها للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة رقم 181 و194.

فمنذ عام 1948 والمشاريع المطروحة لتوطينهم لم تتوقف، وقد راوحت أعداد هذه المشاريع بين أربعين وخمسين مشروعا[1]. والغالب على كل هذه المشاريع وعلى مدار 69 عاما الماضية هو الفشل، فلا هي نجحت في توطين اللاجئين ولا هي أنستهم حق العودة إلى ديارهم.

تعود جذور مشروعات التعويضات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد صدر أول قرار للجمعية بهذا الشأن في 1948/12/11، وهو القرار رقم 194 الذي نص على إقامة لجنة التوفيق الدولية. وذكرت الفقرة 11 من القرار المذكور أن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح لمن يرغب من اللاجئين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة إلى بيوتهم وعن كل خسارة أو ضرر بالممتلكات عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن تلك الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة[2].

أهم مشاريع التوطين:

أولاً: مشاريع توطين دولية[3]:

مشروع ماك غي: مستشار وزير الخارجية الأميركي عام1949 وخطته تقوم على توطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

بعثة الأمم المتحدة برئاسة غوردن كلاب عام 1949: أشارت في تقريرها إلى عودة نسبة قليلة وتوطين الباقي في اماكن وجودهم، وتأهيلهم ودفع التوطين حسب قرار 194.

مشروع جون بلاندفورد : المفوض العام لوكالة الغوث عام 1951 قدم إلى الجمعية العامة مشروع لدمج اللاجئين في اماكن وجودهم، وتم رفضه من الدول العربية. [4].

مشروع إريك جونستون[5] : مبعوث الرئيس الأميركي أيزنهاور إلى الشرق سنة 1953 وحمل معه مشروعا لتوطين الفلسطينيين على الضفة الشرقية للأردن.

مشروع جون فوستر دالاس: وزير الخارجية الأميركي سنة 1955، طرح إعادة بعضهم إلى فلسطين ، وقيام "إسرائيل" بتعويض البعض الآخر، وتوطين العدد المتبقي في البلدان العربية.

مشروع بريطاني: وزارة الخارجية البريطانية سنة 1955 مشاريع التوطين في أماكن اقامتهم، وخاصة في العراق لاستيعاب مليون لاجئ على مدى عشرين سنة .

---

[1] كمال القصير – مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج – الانترنت – موقع الجزيرة.

[2] الانترنت – موقع الموسوعة الفلسطينية – بتاريخ 26 سبانبر 2013.

[3] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

[4] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

[5] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

مشروع جون كينيدي : سنة 1957 اقترح عودة من يرغب منهم في العودة ليعيش في ظل الحكومة الإسرائيلية، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وتوطين اللاجئين الآخرين في المنطقة.

دراسة هيوبرت همفري : عضو الكونغرس الأميركي ، قدم دراسة سنة 1957 ، وأكد فيها على أن حق العودة يجب ترسيخه ومساواته بحق التعويض. ومشاريع لتسهيل إعادة توطين اللاجئين في بعض الدول العربية.

مشروع داغ همرشولد[6]: الأمين العام للأمم المتحدة سنة 1959 اقترح فيها توسيع برامج تأهيلهم، وتوطينهم في الأماكن التي يوجدون فيها.

مشروع جوزيف جونسون: سنة 1962 وقد تضمن مشروعه إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة أوالتعويض، مع اعتبار قيمة التعويضات الكبيرة التي ستتلقاها كبديل إذا اختارت البقاء حيث هي.

تضمن مشروع جونسون الاقتراحات التالية[7] :

- **إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة إلى دولة "إسرائيل" أو التعويض. ومن حق "إسرائيل" أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة.**
- **يتم حساب التعويضات على قيمة الممتلكات كما كانت في فلسطين عام 1948 مضافاً إليها الفوائد المستحقة.**
- **تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول بما فيها "إسرائيل" – بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.**
- **يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم أية ممتلكات في فلسطين، تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع الذي يختارون التوطن .**

اقترح جونسون تخيير اللاجئين بين العودة والتعويض، في حين لم ترفض الدول العربية، صراحة، مقترحات جونسون، لكن الكنيست الإسرائيلي، اتخذ في نوفمبر 1961، القرار القائل باستحالة عودة اللاجئين لأن الحل هو توطينهم في البلدان المضيفة.

مشروع روجرز: بتاريخ 1969/12/9 عرض وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية على الاتحاد السوفيتي مقترحات أمريكية تضمنت دعوة لإعطاء اللاجئين حق الاختيار بين العودة على أساس نسبة مئوية سنوية متفق عليها وبين التوطين خارج (إسرائيل) مع التعويض.

غير أن الحكومة الاسرائيلية أعلنت في 1969/12/22 رفضها لمقترحات روجرز، وقالت غولدا مائير في خطاب أمام الكنيست في 1969/12/29 إن المقترحات الأمريكية تشكل خطراً كبيراً على وجود "إسرائيل".

---

[6] **مصدر سبق ذكره – كمال القصير .**

[7] **الانترنت – موقع الموسوعة الفلسطينية – بتاريخ 26 سبانبر 2013.**

وفي 1970/1/12 أعلن الاتحاد السوفيتي رفضه للمقترحات الأمريكية لأنها متحيزة "لإسرائيل"، وطلب عوضاً عن ذلك أن تلتزم "إسرائيل" بتنفيذ كل قرارات هيئة الأمم المتحدة بالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين[8].

مشروع مارك بيرون[9]: طرح الدبلوماسي الكندي سنة 1993 ، رؤية كندا لحل أزمة اللاجئين وذلك من خلال منح الهوية لمن لا هوية لهم، وتوطين الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية.

دراسة دونا آرزت : الباحثة اليهودية دونا آرزت أعدت عام 1999 قدمت في دراستها، مخطط توطين بناء على طلب الحكومة الأمريكية لصالح جامعة سيركوز في ولاية نيويورك، تضمن الدعوة لتوطين وإعادة توزيع خمسة ملايين و257 ألف فلسطيني على دول منطقة الشرق العربي، وبعض دول الغرب كحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي– الإسرائيلي– الصهيوني[10] ، وأكدت على ضرورة توطين نحو (75) ألف فلسطيني في لبنان.

رؤية بيل كلينتون: طرح الرئيس كلينتون أواخر سنة 2000 فكرة توطين الفلسطينيين في الخارج في أماكن إقامتهم ضمن رؤيته لحل هذه الإشكالية، في سياق حلول أخرى مثل:

- توطينهم في دولة فلسطينية جديدة.
- توطينهم في الدول المضيفة لهم.
- توطين قسم آخر في دولة ثالثة تقبل بذلك.

ثانياً: مشاريع توطين إسرائيلية وعربية:

لجنة ديفيد بن غوريون: ضمن توصياتها في تقريرها الأول، أوصت بتوطين اللاجئين في البلدان المضيفة، كسوريا والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة، ويفضل في العراق.

مشروع الجزيرة: قدمه الرئيس السوري حسني الزعيم عام 1949 معلناً قبوله بتوطين ثلاثمائة ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سوريا. ويضاف إلى ذلك اتفاق آخر أبرم بداية سنة 1953 بين الولايات المتحدة وحكومة أديب الشيشكلي لتوطين الفلسطينيين في سوريا.

مشروع التوطين في سيناء (مشروع جونسون أو مشروع وكالة الغوث):

وافقت الحكومة المصرية على مشروع توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء في الفترة بين 1951–1953. وعقدت اتفاقا مع وكالة الغوث يمنحها إمكانية إجراء اختبارات على 250 ألف فدان تقام عليها عدد من المشاريع.

---

[8] الانترنت – موقع الموسوعة الفلسطينية – بتاريخ 26 سبانبر 2013.

[9] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

[10] بيسان عدوان – مخططات توطين اللاجئين الفلسطينيين رؤية قديمة، جديدة – الحوار المتمدن – 2005/6/20

وقد واجهت الحكومة المصرية مقاومة شعبية للمشروع، لتصدر بيانا سنة 1955 تتراجع من خلاله عن موضوع التوطين.

في 1953/8/29 قامت القوات الإسرائيلية بشن غارة وحشية علي مخيم البريج للاجئين وكانت حصيلة العدوان " ستة وعشرين شهيدا " [11].

ومع نهاية عام 1954 أصبح واضحا أن هناك اتفاقاً قد تم بين الحكومة المصرية والولايات المتحدة الأمريكية علي تنفيذ الجزء الخاص بقطاع غزة من مشروع " جونسون " لتوطين اللاجئين .

وفي منتصف فبراير عام 1955 م تمكن الحزب الشيوعي الفلسطيني من خلال الرفيق المناضل الوطني الراحل خليل عويضة، الحصول علي تقارير وكالة الغوث باللغة الانجليزية كتبه خبراء وكالة الغوث ومهندسوها وترجمه الرفيق سعيد فلفل.

وعلى الرغم من تأكيد التقارير على استحالة الحياة في تلك المنطقة لقلة المياه، ورغم ما كتبه أطباء وكالة الغوث عن الأمراض التي ستداهم حياة اللاجئين فان التقرير حمل موافقة الخبراء على المضي في تنفيذ مشروع جونسون/سيناء.

هذا وقد قام الرفيق الراحل خليل عويضة (الذي كان مديراً للتعليم في وكالة الغوث آنذاك) بتقديم التقارير (مشروع التوطين) إلى المناضل الوطني والقائد الشيوعي الشاعر معين بسيسو الأمين العام للحزب آنذاك في أول شهر يناير 1955 ، وعلى أثر ذلك بدأ الحزب الشيوعي الفلسطيني باصدار البيانات التحريضية ضد مؤامرة التوطين.

في 21 يناير 1955، أصدر الحزب منشورا جماهيريا يكشف تفاصيل المؤامرة ويدعو إلي اليقظة والاستعداد لمواجهتها وقد كانت الأوضاع المزرية اللإنسانية التي يعيشها اللاجئون في المخيمات ومحاولات الإذلال المستمر , واستمرار الهجمات الإسرائيلية علي المخيمات حيث يذبح الناس بلا شفقة أو رحمة وتردي الأوضاع الاقتصادية كل ذلك أدى إلي تشكيل قاعدة جماهيرية عريضة للانتفاضة "الهبة" القادمة وكان الحزب يعمل ليل نهار في التحضير لتلك الانتفاضة[12].

تَصدَّر قيادة الانتفاضة كل من الرفيق المناضل معين بسيسو والأخ المناضل فتحي بلعاوي والتي حملت شعارات " لا توطين ولا إسكان ... يا عملاء الأمريكان "،" العودة ... العودة حق الشعب " .

وفي تلك الانتفاضة شهد قطاع غزة أكبر مظاهرات عرفها في تاريخه، وسقط فيها الرفيق حسني بلال وهو أول شهيد وطني ضد مشاريع التوطين.

واستطاعت هذه الانتفاضة إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء وإفشال المؤامرة التي كانت تحاك ضد الشعب الفلسطيني وتصفية حقوقهم وإغلاق ملف القضية الفلسطينية .

---

[11] شامخ بدرة – لماذا اغفل المؤرخون " انتفاضة مارس التاريخية " المظفرة عام1955م – 2011/3/3 – موقع دنيا الوطن.

[12] المصدر السابق – شامخ بدرة .

الشرارة الأولى للانتفاضة العارمة:

في مساء 1955/2/28م قامت قوات العدو الإسرائيلي بارتكاب مذبحة قرب محطة السكة الحديدية في غزة حيث قتلت سبعة عشر جنديا فاجأتهم وهم نيام، كما قام العدو الصهيوني بقتل 56 جنديا فلسطينيا من الحرس الوطني في موقع البوليس الحربي جنوب قطاع غزة ، وقد استهدفت تلك الهجمة العدوانية الضغط على الجماهير الفلسطينية ومراكمة المزيد من عوامل الاحباط في أوساطهم تمهيداً للقبول بمشروع التوطين.

"وفي مواجهة الخطر المحدق بالوطن يتحالف النقيضان معاً (الشيوعيون والإخوان المسلمون) لأول مرة ضد النظام المصري وضد سياسة التوطين، واستطاعوا معاً قيادة الجماهير الغفيرة من أبناء القطاع (في المخيمات والقرى ومدينتي غزة وخانيونس) في مظاهرة عارمة لم يشهد لها القطاع مثيلاً في تاريخه وذلك في اليوم الأول من آذار سنة 1955، حيث كانت مشاعر الجماهير في حالة غليان حقيقي بعد قيام القوات الصهيونية بالإغارة على غزة قبل ذلك بيوم واحد في 28/فبراير/1955 وقتلت وجرحت أكثر من (65) من الجنود والمدنيين، وقام المتظاهرون باحتلال كل المرافق الحكومية في القطاع (عسكرية ومدنية)، ولعب الشيوعيون والإخوان المسلمون دوراً بارزاً في قيادة الجماهير تحت شعار "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان" وانتخب المتظاهرون "اللجنة الوطنية العليا"، التي ضمت عناصر من الشيوعيين والإخوان المسلمين والمستقلين، ولم تهدأ الجماهير إلا بعد حضور جمال عبد الناصر سراً يوم 1955/3/12 إلى غزة حيث ألقى كلمة في مدرسة الزهراء أكد فيها أنه لن يسكت على العدوان الإسرائيلي، كما تم الإعلان عن سقوط مشروع التوطين وقبره إلى الأبد"[13].

لقد كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عام 1955 ضد مشروع التوطين بمثابة إعادة الروح لشعبنا كله وإحياء جذوة الأمل والنضال فيه من جديد.

وفي هذا السياق أشير إلى تصدر قيادات الشيوعيين والاخوان للانتفاضة ، أذكر من جماعة الاخوان المناضل الراحل فتحي البلعاوي والشيخ هاشم الخزندار ومحمد يوسف النجار وسليمان ابو كرش ، وعدنان ساق الله والشيخ محمود مقداد وعدد كبير من إخوانهم .

أما الحزب الشيوعي فقد تصدر عدد من قياداته وكوادره المظاهرة ، من أبرزهم المناضل الراحل معين بسيسو و سمير البرقوني وفايز الوحيدي وأحمد أبو رمضان وعبد الرحمن عوض الله وحسن أبو شعبان ومحمود نصر وغازي الطرزي وجبرا الطرزي وكمال الطويل وعبد الحي الحسيني ومحمد زاهر ومنصور الحداد وأحمد الحاج وديب الهربيطي وياسين قفة وعبدالله زقوت ومحمد ابو زرينة وغيرهم.

وأمام اصرار الجماهير، بدأت المفاوضات لجسر الهوة بين قيادة الجماهير ومواقفها العادلة ، وموقف الإدارة المصرية .

وتركزت مطالب الجماهير الشعبية وقيادتها حينذاك فيما يلي :

1. **إلغاء مشروع التوطين في سيناء فورا .**
2. **تدريب وتسليح المخيمات الفلسطينية لتتمكن من الدفاع عن نفسها.**

[13] غازي الصوراني – كتاب: قطاع غزة 1948–1993 – مطبعة الاخوة / غزة – اكتوبر 2013 – ص25/24

3. فرض التجنيد الإجباري وتشكيل جيش وطني فلسطيني.

4. محاكمة المسئولين عن الذي أمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وقتل الشهيد حسني بلال.

5. إطلاق الحريات العامة ، وعلى رأسها حرية الاجتماع والتعبير والإضراب.

وافقت الإدارة المصرية على إلغاء مشروع التوطين ، بعد أن رفضه بالإجماع الشعب الفلسطيني[14].

لقد "كان عدوان الثامن والعشرين من فبراير 1955 نقطة تحول هامة في تاريخ العرب المعاصر، فعلى المستوى العربي، تيقظت القيادة المصرية إلى الأطماع الإسرائيلية وضرورة مواجهتها، وسجل القائد الخالد جمال عبد الناصر موقفه من هذا الحادث بقوله "إن غارة فبراير كانت نقطة تحول، وأن هذا العدوان كان جرس إنذار، وأن مصر يجب أن تعتمد على قوتها الذاتية لا على مجلس الأمن وقراراته" وعلى أثر ذلك بدأ التحول الجديد في السياسة المصرية بالاتجاه إلى الاتحاد السوفيتي وعقد صفقة الأسلحة الشهيرة عام 1955 "[15].

"كما كان من أهم نتائج هذا العدوان، قرار القيادة الوطنية المصرية بإعلان تبنيها الرسمي للعمل الفدائي المنطلق من غزة في شهر نيسان 1955، واتخذت العلاقة بين الزمر المناضلة المدربة ذات الخبرة والمعرفة بالأرض وبين القيادة المصرية طابعاً رسمياً ومنظماً تحت إشراف المقدم مصطفى حافظ الذي قام بمهمته ليس فقط كضابط مصري وإنما كمناضل عربي آمن بقضيته وشعبه، وكان ذلك أحد أهم عوامل نجاحه في إعادة تدريب وتنظيم أكثر من ألف رجل من أبناء غزة وخانيونس ومعظم قرى قضاء غزة الذي شكلت منهم كتيبة الفدائيين (ك141)، بدأوا بتوجيه ضرباتهم و إغاراتهم ضد العدو الصهيوني في الفترة من أيلول 1955 وحتى أول نوفمبر 1956، لقد كانت هذه المرحلة رغم قصرها الزمني، "نقطة تألق في مسيرة النضال الفلسطيني" قام الفدائيون الفلسطينيون خلالها بتنفيذ أكثر من مائتي عملية"[16].

وقد أوضح الكاتبان الإسرائيليان "شيف ورشين" في كتابهما عن الفدائيين الفلسطينيين طبيعة هذه العمليات كما يلي[17]:

- 30% من الهجمات الفدائية كانت إلقاء قنابل يدوية وإطلاق نيران على المستوطنات واشتباكات مع دوريات إسرائيلية.
- 23% عمليات كمائن للسيارات والآليات.
- 20% عمليات نسف الخزانات وأنابيب المياه وتدمير الطرق الرئيسية والكباري.
- 13% هجمات على السكان المدنيين في المستوطنات والمدن.
- 9% عمليات تدمير المباني بعبوات ناسفة.
- 5% زرع ألغام.

---

[14] **مصدر سبق ذكره – شامخ بدرة .**

[15] غازي الصوراني – كتاب: قطاع غزة 1948–1993 – مطبعة الاخوة / غزة – اكتوبر 2013 – ص25

[16] المصدر السابق – ص27.

[17] المصدر السابق – ص28.

ورداً على عمليات الفدائيين قام الإسرائيليون بعدد من الهجمات على مدينتي غزة وخانيونس وقرى القطاع وكان أكثر هذه الهجمات وحشية وغدراً ذلك القصف المدفعي العشوائي على مدينة غزة تركزت على شارع عمر المختار وميدان فلسطين والشوارع المجاورة ومنطقة الشجاعية مساء يوم الخامس من شهر أبريل 1956 وأدى إلى استشهاد وجرح المئات من المدنيين رجالاً ونساء، وما يزال العديد من أبناء غزة يذكرون بشاعة ذلك اليوم الذي تناثرت فيه جثث القتلى والجرحى في شوارع غزة لقد تميزت الحالة الجماهيرية في القطاع – إبان تلك الفترة بالغليان الشديد والحزن والحداد والحقد على العدو الصهيوني، ولم يكن يخفف من تلك الأحزان إلا انتقام الفدائيين الفلسطينيين الذي تميز بالعنف والتوسع، ففي اليوم الثاني على الهجوم الصهيوني الغادر، وتحديداً ليلة السادس من نيسان/1956 دخلت أكبر مجموعة فدائية من قطاع غزة في اتجاه الأهداف التي حددت لها في الأرض المحتلة، وكان عدد هذه المجموعة لا يقل عن ثلاثمائة فدائي توغلوا في عمق إسرائيل حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد 47 كيلو متراً عن خط الهدنة و15 كيلو متراً فقط عن تل أبيب واستمرت هذه العملية البطولية بتواصل حتى الثالث عشر من نيسان 1956 وقد استشهد من أبطال هذه المجموعة أحد عشر بطلاً ووقع ثلاثة آخرون في الأسر[18].

وفي يوم 1956/7/23 تسلم المقدم مصطفى حافظ طرداً ملغوماً انفجر وأدى إلى استشهاده وتقديراً من الشعب الفلسطيني في غزة فقد أُطلق اسم هذا البطل على عدد من ميادين ومدارس وشوارع غزة وخانيونس.

إن أهم نتائج العمل الفدائي في قطاع غزة (1955-1956) **تكمن في أنه شكّل** [19]:

1- بداية مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي.
2- منعطفاً جديداً وبداية تاريخ للمقاومة الفلسطينية المسلحة بعد نكبة 1948.
3- أصبح الفلسطيني – في قطاع غزة – واثقاً من نفسه وبمستقبل الشعب الذي ينتمي إليه باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية وطن وليست قضية لاجئين.
4- كانت خسائر الصهاينة نتيجة العمل الفدائي في عامي 1955 و 1956 أكبر بكثير من خسائرهم في العدوان الثلاثي على مصر في 1956/10/29 ثم على قطاع غزة في الثاني من نوفمبر 1956.
5- استقطب العمل الفدائي الذي قامت به الكتيبة الفلسطينية المعروفة بـ(ك141) تعاطفاً جماهيرياً كبيراً، أسهم في تعميق العلاقة بين جماهير الشعب الفلسطيني في القطاع من جهة وبين القيادة الوطنية المصرية التي تزعمها القائد الخالد جمال عبد الناصر من جهة أخرى.

مشروع إيغال آلون وزير العمل سنة 1968: أكد على أن الدول العربية تستوعب اللاجئين العرب كما استوعبت "إسرائيل" المهاجرين اليهود.

دراسة شلومو غازيت: أصدر مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب سنة 1994 دراسة لشلومو غازيت رئيس الاستخبارات الإسرائيلية الأسبق، تطرح حل قضية اللاجئين من خلال عودة بعض لاجئي

[18] المصدر السابق – ص28-29

[19] المصدر السابق – 29

سنة 1948 ونازحي سنة 1967 إلى مناطق الحكم الذاتي ، ويتم استيعاب الباقين في الدول العربية المضيفة مع تعويض شخي للعائلات، ويقدر بعشرة آلاف دولار للعائلة الواحدة بدون اعتبار لقيمة الممتلكات المفقودة.

وثيقة أبو مازن – بيلين: الوثيقة التي صاغها (يوسي بيلين) وزير الخارجية الإسرائيلية سابقا و(أبو مازن) عام 95بشأن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل نهائي بين الطرفين ،تنسف حق العودة تماما وتتعارض وتطلعات الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية ،لا بل أنها تتوافق والرؤية الإسرائيلية لسبل حل القضية الفلسطينية والتي تتعامل مع قضية اللاجئين كقضية مادية قابلة للمقايضة[20]!

إن أخطر ما ورد في الوثيقة ، ذلك النص الذي يقول "يدرك الطرف الفلسطيني بأن مستلزمات العهد الجديد من السلام والتعايش، بالإضافة إلى الحقائق التي خلقت على الأرض منذ 1948م، جعلت تنفيذ هذا الحق غير عملي؛ لذا يعلن الطرف الفلسطيني استعداده لقبول وتنفيذ إجراءات ستضمن – إلى الحد الذي يكون فيه ذلك ممكنًا – مصلحة خير هؤلاء اللاجئين".

كما تم الاتفاق بينهما على تشكيل لجنة دولية للإشراف على تأهيل اللاجئين وإدماجهم حيث يتواجدون.

مشروع يوسي بيلين ووثيقة جنيف عام 2003 : ومن ضمن ما تناولته الوثيقة أن تحل هيئة دولية جديدة محل وكالة غوث اللاجئين. وإعادة تأهيل واستيعاب اللاجئين في دول وأماكن إقامتهم.

لقد جردت هذه الاتفاقية القرار 194 من جوهره ، فالأولوية في موضوع حق العودة تكون للخيارات التي منحتها الاتفاقية للاجئين وتشمل هذه الخيارات اما توطين اللاجئين حيث يقيمون، أو توطينهم في الدولة الفلسطينية على حدود 1967، او توطينهم في الأراضي التي يتم تبادلها وفقا للمتفاوضين، أو ان تقوم اسرائيل بالسماح بعودة بضعة آلاف من اللاجئين تحت عنوان "لم شمل العائلات" وليس تحت عنوان حق العودة.

لقد انكرت هذه الوثيقة على اللاجئين حق عودتهم المشروع إلى اراضيهم وممتلكاتهم الاصلية، وذلك تبعاً إلى ان اي وثيقة مشتركة يتم طرحها تؤكد على اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة وهو مفهوم يعني ضمنياً دولة يهودية نقية اثنياً لا متسع فيها لفلسطيني آخر.

مشروع سري نسيبة وعامي إيالون (عام 2002) : أهم ما ورد فيها، إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على أجزاء من الضفة وغزة. وإسقاط حق عودة اللاجئين وحقوقهم المترتبة على تهجيرهم، والبحث عن أماكن لإيواء اللاجئين بتوطينهم في مكان إقامتهم.

مشروع أرئيل شاورن عام 2004 : وقد تمثل هذا المقترح ببناء مساكن ثابتة للاجئين بدلاً من المخيمات المؤقتة بهدف شطب المخيمات (وقد قام شارون بتطبيق مقترحه في قطاع غزة في ثمانينات القرن الماضي في محاولة من دولة العدو الصهيوني اسكان اللاجئين من مخيم الشاطئ ومخيم رفح في مناطق اخرى بدلاً من المخيم لكنها فشلت في ذلك).

لقد قدم شارون ضمن اطار هذا المقترح ان تقوم دول الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وهما الممول الرئيسي لعملية السلام، بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية التي تستضيفهم، وذلك ببناء

[20] المصدر: د.عدنان بكرية – موقع زمان الوصل – 2009/2/18.

مساكن دائمة خارج المخيم وداخل الدول العربية، بحيث تضمن اندماج اللاجئين جغرافياً بالمواطنين العرب وشطب المخيمات.

وثيقة إكس آن بروفانس[21]: نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 وثيقة إسرائيلية فلسطينية تحت إسم إكس آن بروفانس، واقترحت حلا لمشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين، يتمثل في إسقاط هذا الحق مقابل التعويض. **وبحسب الوثيقة فإن تكلفة حل مسألة العودة تتراوح بين 55 و85 مليار دولار. وذكرت هآرتس أن الوثيقة شاركت في صياغتها مجموعة فلسطينية منها صائب بامية.**

آثار اتفاقية أوسلو :

اتفاقية اوسلو وحق العودة:

لقد حملت اتفاقية اوسلو اثاراً سلبية على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في محاولة لإلغاء هذا الحق من خلال تحويل جوهر القضية إلى مشكلة لاجئين بحاجة إلى مساعدات انسانية، في تغاض عن القضية الفعلية والمتمثلة في لاجئين يسعون إلى الحصول إلى حق عودتهم إلى وطنهم الأصلي، ومن هذه الاثار السلبية لاتفاقية أوسلو:

1. تجاهل القرار 194 الصادر عن الامم المتحدة بوصفة المرجعية القانونية والسياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
2. تجاهل القرار 237 الصادر عن مجلس الأمن 1967 والذي يتعلق بعودة النازحين الفلسطينيين إلى بيوتهم.
3. تفسير القرار 242 (الذي يتضمن تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين) والقرار 338 (الذي يقضي بتطبيق القرار 242) من قبل الجانب الإسرائيلي على انه يتضمن لاجئي 1967 فقط وليس جميع اللاجئين في حين اعتمدته قيادة المنظمة كقرار يشمل جميع اللاجئين.
4. الاستناد في خطط التسوية بين اسرائيل والفلسطينيين إلى ما يتم الاتفاق عليه بين المتفاوضين كمرجعية للمفاوضات وليس القرارين 242 و338.
5. تجاهل تام لجميع القرارات الدولية التي صدرت بعد عام 1967 والتي استنكرت أعمال الاستيطان والمصادرة وقرارات الضم والتهويد واعتبرتها لاغية وباطلة.
6. تراجع دور وكالة غوث اللاجئين من منظمة للاغاثة إلى وكالة للتنمية في الإطار الاقليمي باتجاه التكيف مع التوجهات السياسية لاتفاق أوسلو من ناحية وباتجاه التوافق مع مخططات التوطين من ناحية ثانية.

[21] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

الخسائر السياسية لاتفاق اوسلو الكارثي:

منذ اوسلو وصولا إلى الانقسام الراهن ، انتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

"فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دوراً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية"[22].

أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، "فإن المنظمة منذ تأسيسها، عام 1964التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدرجية منذ عام 1973 ، عبر خطوات تراكميه في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوسلو 1993 واعتراف قيادة م.ت.ف بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يذكر ، سوى المزيد من الهبوط والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن "كافة

[22] غازي الصوراني – المشهد الفلسطيني – مطبعة جزيرة الورد – القاهرة – 2011 – ص77–78

المرجعيات" التي سبق الاتفاق عليها ، بل اضافة شرط الاعتراف بـ "يهودية دولة إسرائيل"، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية ، وأن م.ت.ف في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكلت عام 1964 "[23].

لقد جاءت محاولات التسويات السياسية الرامية إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي على الارض بشكل سلمي بخسائر جوهرية على حق عودة اللاجئين ومنها:

1. **تحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة من قضية سياسية وطنية إلى قضية انسانية يجري البحث عن حلول لها على مستوى تحسين معيشة اللاجئين وتأهيلهم وتوطينهم.**
2. **تحويل قضية اللاجئين وحقهم في العودة من قضية تتحمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المسؤولية عنها إلى قضية يجري البحث بإيجاد حلول لها في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية.**
3. **تحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة من قضية أساسية إلى قضية ثانوية يتم تباحثها في مفاوضات الوضع النهائي.**

كان من الآثار المباشرة لمسيرة التسوية (أوسلو) أن تجاوزت مبادئ الحل المرجعية الدولية، وتأسست على شرعية جديدة هي الاتفاقات الموقعة بين أطرافها. ولم تكن المبادرات والوثائق والاتفاقات الثنائية سوى سلسلة تنازلات فلسطينية متدرجة عن قرارات الشرعية الدولية المرتبطة بحق العودة، تحت عنوان مبهم يتحدث عن "حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين." وهكذا فقد بات قرار الأمم المتحدة رقم 194، بهذا الشأن، مجرد نص ميت.

وفي هذا الجانب، نشير إلى أنه بعد شهور قليلة من توليه مقاليد السلطة، اقترح الرئيس، محمود عباس "أبو مازن"، على المسؤولين العرب منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين على اعتبار أن ذلك لا يلغي حق العودة، ولا يسقط حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. مؤكدًا تمسكه بالقرار 194 .

وفي هذا السياق، يقول الدكتور زكريا الأغا ، مسئول ملف اللاجئين بالمنظمة: إن حصول أي فلسطيني على جنسية أي دولة عربية لا يعني سقوط حقه في العودة.

وأضاف: "ليس هناك تراجع في موضوع عودة اللاجئين، هذا حق مشروع، ولا نتنازل عنه إطلاقًا، وإعطاء الجنسية للفلسطيني، لا يلغي الجنسية الأصلية."[24]

أما بالنسبة إلى الفصائل والقوى الفلسطينية المعارضة لأوسلو ، فإنها ترفض اقتراح التجنيس، باعتباره بشكل تناقضاً جذرياً مع حق العودة والقرار 194.

---

[23] المصدر السابق – ص17.

[24] **المصدر: هشام عبد العزيز – تجنيس اللاجئين الفلسطينيين بالدول العربية بين الرفض والقبول – 11/13/2008 – الانترنت .**

مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية[25] :

لا شك ان الاتفاقات العربية /الفلسطينية المعقودة مع العدو الإسرائيلي في إطار ما يسمى ب"عملية السلام" قد أسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:-

الأول : يتمثل في إقرار معظم بلدان النظام العربي الرسمي بالوجود الإسرائيلي "ككيان سياسي بات يمتلك قدرا كبيرا من الشرعية" يضاف إلى وجوده كأمر واقع ، سواء عبر الاعتراف المتبادل أو التطبيع أو العلاقات المباشرة وغير المباشرة.

الثاني: تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،وبشكل خاص قراري 181و194 بسبب تعمق أشكال الإذعان والتبعية والهبوط السياسي العربي والفلسطيني الرسميين . ولا نستبعد في ظل المتغيرات الدولية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم بصورة متوحشة في مرحلة العولمة الراهنة ،تفكيراً جديا بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيدا لإلغائها، تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود "إسرائيل" ، ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة "لإسرائيل" على كل الأراضي الفلسطينية ،ثم أوسلو التي أحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف والى مفاوضات الحل النهائي وصولا إلى اللحظة الراهنة من استمرار المفاوضات العبثية ، ذلك إن استمرار خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية سيدفع نحو تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات[26] في هذا الاتجاه :-

1- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة على التصويت عن القرار 194 في الجمعية العامة منذ عام 1995 (منذ عام 1949 حتى 1994 كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار و"إسرائيل" تمتنع) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار 237 الخاص بعودة النازحين .

2- قيام "إسرائيل" -ومنذ عام 1995- بالتصويت ضد قرار 194 بعد ان كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة .

3- إن الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ،تعتبر أن ملف اللاجئين المقيمين على أرض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .

4- البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو إلى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيا ودمجهم في بلدان الشتات .

5- ان كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تتدرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .

---

[25] غازي الصوراني – فلسطين وحق العودة – منشورات مركز عبدالله الحوراني/غزة ، 2012 ، ومركز باحث/لبنان- بيروت، 2013 – ص43/42

[26] **علي فيصل-اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث-دار التقدم العربي-بيروت-1996.**

6- المحاولات الجارية لتغيير اسم وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين تمهيداً لإلغائها

وفي هذا الجانب، أشير إلى بعض التقارير التي تناولت دور المملكة السعودية باتجاه –نشاطها وتحركاتها السرية– في مخططات توطين اللاجئين الفلسطينيين في اماكن اقامتهم، وفي كندا واستراليا وبلدان اسكندنافيا بتنسيق وتعاون تامين مع الولايات المتحدة واسرائيل والاتحاد الأوروبي واليابان.

كما كشفت بعض التقارير الصحفية أن هناك دولتين خليجيتين تقودان هذه التحركات بالتنسيق مع إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا، للتمهيد لإعلان دولة في قطاع غزة، يصار بعدها إلى إعادة أعداد من اللاجئين إلى دويلة غزة ، مع استعداد خليجي لتمويل هذا المخطط[27].

الاردن ومشاريع التوطين:

لقد تعددت أسماء ومشاريع توطين الفلسطينيين في الأردن والهدف واحد فمن مشروع التوطين في وادي الأردن أو شرقي الأردن أو الوطن البديل في الأردن أو كنفدرالية الأراضي المقدسة الرامية لنسف حق العودة والقضية الفلسطينية برمتها، وفي هذا السياق أشير إلى الدور الوظيفي للنظام الملكي في الاردن فيما يتعلق بتنفيذ المخططات الاستعمارية والامبريالية والصهيونية منذ نشأته حتى اليوم.

ما يسمى بدويلة غزة والحديث عن "التوطين في سيناء :

أثارت تصريحات الوزير الإسرائيلي، أيوب قرا، التي زعم فيها أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، طرح مشروع توطين الفلسطينيين في شبه جزيرة سيناء المصرية، بديلاً عن "حل الدولتين"، على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال لقائِهما الأخير، فبراير 2017 جدلا واسعا .[28]

ورغم نفي إسرائيل ومصر رسميا، صحة ما زعمه الوزير قرّا، إلا أن الفكرة، أثارت مخاوف فلسطينية، بهذا الشأن، خاصة مع وجود مخططات تاريخية قديمة، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء .

مقترح توطين الفلسطينيين في سيناء "ليس جديداً.

إعادة طرح ذلك المشروع، في هذه الظروف ، يحمل دلالات خاصة .

"إسرائيل قد تسعى لمقايضة مصر بمساحات من سيناء تُوهب للفلسطينيين، كي تُضمّ إلى قطاع غزة لإقامة دولة فلسطينية عليها، مقابل إعطاء مصر أراضٍ من صحراء النقب "[29].

وفي هذا السياق ، كتب المفكر الاسلامي المستنير «فهمى هويدي» بتاريخ 2017/2/25 ، يقول "تمنيت أن يصدر نفى خبر التوطين عن رئاسة الجمهورية وأن تكون صياغته واضحة وحازمة فى ذلك. تقطع الشك باليقين، وهو ما تحقق بعد تعليق الرئيس على الموضوع"[30].

---

[27] **المصدر: زهراء ديراني – تقارير: تحركات سرية لتوطين الفلسطينيين في دول خليجية وغربية– الانترنت – موقع الميادين – 22 تموز/يوليو 2015.**

[28] **المصدر: نور أبو عيشة – هل تتحول فكرة "توطين الفلسطينيين في سيناء" إلى واقع؟ – 2017/2/22 – الانترنت.**

[29] **المصدر السابق – نور أبو عيشة.**

[30] **المصدر : عربي إكسبريس – عن مشروع توطين الفلسطينيين في سيناء .. فهمي هويدي: لا اللسلطة تصارح ولا البرلمان يسأل ولا الناس تعرف – 2017/2/25 – الانترنت.**

إننا نريد أن نحسن الظن ونعزز الثقة فيما هو قائم على النحو الذى يطمئننا إلى الالتزام بالثوابت الوطنية. لكن الممارسات التى تتكشف بين الحين والآخر لا تساعدنا على ذلك. فلا السلطة تغضب ولا البرلمان يسأل، ولا الناس تعرف أو تفهم. ولا حل لذلك الإشكال إلا فى شفافية تطمئن الرأى العام فتحصنه ضد البلبلة وتحميه من إساءة الظن إلا أن الأمر ليس ميسورا، لأن الشفافية تفرض أن من حق الناس أن يعرفوا. وذلك الافتراض لا يقوم إلا فى ظل أوضاع ديمقراطية حقيقية. وتلك أم المشاكل المستعصية عندنا.

أما بالنسبة لحركة حماس، فقد نفت وجود أية صفقة بينها وبين الرئيس السابق محمد مرسي تتعلق بتوسيع حدود غزة وتوطين الفلسطينيين في أجزاء من سيناء، وأن حركة حماس ترفض فكرة التوطين أو الوطن البديل جملة وتفصيلا سواء في سيناء أو الأردن أو لبنان أو أية بقعة أخرى في العالم.

الصفقة المزعومة كشفتها صحيفة " اليوم السابع " المصرية استنادا إلى شخصية فلسطينية من الضفة الغربية في منتصف شهر سبتمبر 2013.[31]

مشروع جيورا ايلاند :

أسس الاقتراح:

1. . تنقل مصر إلي غزة مناطق مساحتها نحو 720 كيلومتراً. وتشمل هذه المنطقة جزءاً من الشريط المبني الممتد علي طول 24 كيلومتراً علي طول شاطيء البحر المتوسط من رفح غرباً حتي العريش. ومقابل هذه الزيادة علي أراضي غزة.. يتنازل الفلسطينيون عن 12في المئة من أراضي الضفة التي ستضمها إسرائيل إليها.
2. . مقابل الأراضي التي ستعطيها مصر إلي فلسطين ستحصل من إسرائيل علي منطقة جنوب غرب النقب. ويمكن أن يصل حجم الأراضي التي ستنقلها إسرائيل إلي مصر إلي 720 كيلومتراً.. ويمكن أن تكون أصغر.

ومما نشرته صحيفة " اليوم السابع": " استبعد رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الجنرال جيورا ايلاند إمكانية إقامة دولتين فى فلسطين التاريخية، مقترحا توسيع قطاع غزة تحت سيطرة حماس بأرض من صحراء سيناء المصرية فى حين يعطى دور أمنى للأردن فى الضفة الغربية"، المشروع الإسرائيلي طرح لأول مرة عام 2004، ووافقت عليه أطراف عربية ولكن مصر رفضته حينها.

المشروع الصهيوني يسمح بإقامة دولة فلسطينية على قطعة أرض من سيناء مساحتها (720 كم مربع) تلحق بقطاع غزة وتنتهي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وينتهي دور منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا.

وعلى أثر التسريبات الصحفية بالنسبة لمشروع توسيع قطاع غزة في شمال سيناء ، تقدم المحامون خالد علي وطارق العوضي ومالك عدلي وحسام مؤنس و محمد الباقر ومصطفى عبد العال بدعوى حملت رقم "29999 لسنة ٧١ ق" ضد مخططات توطين الفلسطينيين بسيناء؛ بزعم وضع حل للصراع العربي

[31] عصام شاور – التوطين في سيناء.. صفقة إخوانية أم مشروع اسرائيلي ينهي منظمة التحرير؟ – 2013/9/19 – الانترنت.

الإسرائيلي. مطالبين بإصدار قرار بحظر توطين مواطني أي جنسية أخرى غير المصرية بأراضي شبه جزيرة سيناء؛ لمخالفته لدستور 2014، بالإضافة إلى إصدار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء قرارًا بإلزام الخارجية المصرية باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والدستورية؛ لطلب مراجعة وتعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة لتوطين الفلسطينيين بسيناء.

وأوضح خالد علي أن الهدف من الدعوى القضائية إثبات أن أي محاولة للتوطين غير دستورية، وتتعارض مع الدستور الحالي، وإلغاء الاتفاقية التي وقعها حسني مبارك غير الدستورية ووقف أي محاولات لإعادة هذه الاتفاقية، والمحافظة على سيناء من أي استغلال من جانب الكيان الصهيوني[32].

بعد شهرين تطل علينا الذكرى التاسعة والستين للنكبة ، وأود أن أختم هذا العرض بقول الآتي:

قدم شعبنا خلال تلك السنوات وقبلها منذ بداية القرن العشرين، تضحيات غالية عبر آلاف الشهداء، وقدم شعبنا أيضاً طرقاً كفاحية عديدة عجزت كلها عن إيصالنا إلى مبتغانا في التحرر والتقدم والوحدة؛ وربما آن الأوان لنا كي ننتقد ونتجاوز كل اخطاء المراحل السابقة عموماً، ومرحلة الانقسام الراهن خصوصاً ، لعلنا نتوصل بمصداقية عالية إلى رؤية وبرنامج سياسي وطني توحيدي ديمقراطي وتعددي بما يضمن مواصلة المسيرة النضالية لشعبنا حتى تحقق أهدافه الوطنية في الحرية و الاستقلال والعودة.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق للانقسام والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، أو "الدولة المؤقتة" ، أو الحكم الذاتي الموسع أو "دويلة غزة" أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

لذلك "فإن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور"[33].

---

[32] **هاني أحمد – توطين الفلسطينيين بسيناء مخطط صهيوني جديد توثقه دعوى خالد علي – 19 فبراير 2017 – الانترنت.**

[33] غازي الصوراني – فلسطين وحق العودة – منشورات مركز عبدالله الحوراني/غزة ، 2012 ، ومركز باحث/لبنان– بيروت، 2013 – ص26

أخيراً لابد لي من التأكيد على أن أي مشروع لتوطين اللاجئين مهما حمل من مواصفات وامتيازات واغراءات لن يندرج سوى تحت عنوان التآمر الخياني ضد اللاجئين الفلسطينيين ، ضد الأرض والشعب والقضية، ولن يتم تحقيقه أو قبوله من ابناء شعبنا مهما استخدم النظام الدولي والاقليمي والعربي والصهيوني من اجراءات ناعمة أو قمعية، لان مجرد القبول بفكرة التوطين لا تعني سوى العار والخيانة .

الأخوة الأعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم ومسارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، في ظل تفاقم حالة القلق والإحباط من ناحية وفي ظل الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية وحليفها الأمريكي من ناحية ثانية، إلى جانب المتغيرات والمواقف العربية والإقليمية الداعية إلى الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

وفي مثل هذه الحالة من انسداد الأفق، في ظل تغول مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه ، يبدو أن عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية إلى التصفية للقضية الفلسطينية.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الآلاف من أبناء شعبنا من أجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون إلغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل أشكاله من أجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف"!! .

ملحق رقم (1)*

- **ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟**
- يستند حق العودة إلى القرار الرقم 194 الذي تبنته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 11 كانون الأول 1948، وتتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
- **ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟**
- يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة 11 ثلاثة حقوق أساسية:

أولاً: حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام 1948، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في 1948.

ثانياً: حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي 1948 العائدين إلى "ديارهم" اي إلى بيوتهم. وتم تأكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار 1950 بتوضيح أن هذا الحق "العودة إلى بيوتهم". وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق استعادة الممتلكات في قرار صدر في العام 1974 يشير إلى "حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها".

ثالثا: حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين . وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

أ. الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.

ب. الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

- **هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟**
- إن حق العودة المتضمن في القرار 194 لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجئ تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واظبت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار 194، على إعادة التأكيد عليه. وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام 1974 عندما صارت القضية الفلسطينية

* المصدر : د.سلمان أبو ستة – كتاب حق العودة مقدس وقانوني وممكن – المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001، بالإضافة إلى الوثائق الواردة في موقع هيئة أرض فلسطين – الانترنت : www.plands.org.

تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". وفي تشرين الثاني 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

- أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن "الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين"، وأن "ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية".
- **ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة.؟**
- إن حق العودة لا يقتصر على القرار 194 بل إنه يستند إلى مجموعة من المواثيق الدولية، خاصة أن "حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الإبعاد القسرى عن الوطن". وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:
  - **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).**
  - **المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكول عام 1967.**
  - **المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1966)**
  - **معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (1965).**
  - **المعاهدة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية (1976).**
  - **المعاهدة الإفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (1981).**
  - **المؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (1969).**
  - **الإعلان الأمريكي لحقوق الفرد (1948).**
  - **المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950).**
  - **المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (1991).**
  - **معاهدة جنيف الرابعة (1949).**
  - **مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجرين (1997).**